دراسة الأسانيد

جامعة الملك فيصل – المستوى السادس

د . محمد بن عبد الرحمن بن أحمد العمير

إعداد | أبو عبد المحسن

١٤٣٥هـ - ١٤٣٦هـ

ما تحتاجه "دراسة الأسانيد" من علم الجرح والتعديل

- **دراسة الأسانيد :** هي دراسة سلسلة رجال الإسناد بالرجوع إلى تراجمهم ومعرفة القوي والضعيف منهم وأسباب الضعف والقوة ونحو ذلك.
- **الحكم على الحديث :** "من حيث السند" ؛ هي النتيجة التي توصّلنا إليها من خلال دراسة الإسناد بقولنا مثلاً : "هذا اسناد صحيح" أو "هذا إسناد ضعيف" ونحوهما.
- **الحكم على الحديث :** "من حيث المتن" ؛ فإنه يحتاج – زيادة على ما تقدم – إلى أمور مهمّة مثل : النظر في ذلك المتن ، هل فيه شذوذ؟ أو علّةٌ قادحة ؟ أو هل رويَ بإسنادٍ آخر؟ .. ، والحُكم على متن الحديث كقولنا مثلاً : "هذا حديث صحيح" أو "ضعيف" أو نحو ذلك ، أصعب وأدق من الإسناد لوحده ، فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة.

❖ **انقسام الحديث إلى سند ومتن :** لابد للحديث أن يتألف من هذين الجزئين (السند والمتن).

- **تعريف السّند لغة :** المُعتمد ، **و اصطلاحاً :** سلسة الرجال الموصلة إلى المتن.
- **تعريف المتن لغة :** ما صلُبَ وارتفع من الأرض ، **و اصطلاحاً :** ما ينتهي إليه السند من كلام.

- **قيمة الاسناد وأهميته :** هو خصّيصة فاضلة لهذه الأمة ، و العناية بالإسناد في نقل الأخبار سنة مؤكّدة، وتبرز قيمته في تعريف الواقف عليه برجاله.
- **الحاجة إلى علم الجرح والتعديل :** هي حاجة ماسّة للحكم على رجال الإسناد ومعرفة مرتبة الحديث، ولا يمكن هذا إلا بمعرفة القواعد التي اعتمدها الأئمة في الجرح والتعديل.
- **شروط قبول الراوي :** أجمع العلماء على أنه يشترط شرطان :

أ- **العدالة :** وهي أن يكون الراوي (مسلماً – بالغاً – عاقلاً – سليماً من أسباب الفسق – سليماً من خوارم المروءة).

ب- **الضبط :** وهو أن يكون الراوي (غير سيء الحفظ – ولا فاحش الغلط – ولا مخالفاً للثقات – ولا كثير الأوهام – ولا مغفلاً).

- **ثبوت العدالة بأحد أمرين :**

١. **إما بتنصين معدلين عليها :** أي أن ينص علماء الجرح والتعديل أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل .
٢. **أو بالاستفاضة والشهرة :** مثل مالك بن أنس والسفيانيْن والأوزاعي وغيرهم .

■ **مذهب ابن عبد البر :** أن كل حامل علم معروف العناية به محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه، واحتج بحديث : (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ... الحديث ، وقوله غير مرضي عند العلماء لأن الحديث لم يصح ، وعلى فرض صحته يكون معناه (**ليحمل** هذا العلم من كل خلف عدوله) ، **بدليل** أنه يوجد من يحمله وهو غير عدل.

- **معرفة ضبط الراوي :** بموافقته للثقات.
- **التعديل مقبول من غير بيان السبب** ، لأن أسبابه كثيرة ويصعب ذكرها.
- **الجرح لا يقبل إلا مفسراً مبيَّن السبب** ، لأن الناس يختلفون في أسباب الجرح وقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح.

- **يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهل الجرح والتعديل** ، ولو كان عبداً ، أو امرأة.
- **إذا اجتمع الجرح والتعديل في راوٍ واحد** ، فالمعتمد أنّه يُقدّم الجرح على التعديل إذا كان الجرح مفسراً ، أما إذا لم يفسر وكان مبهماً قُدّم التعديل.

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها

- **مراتب التعديل :**

١. **ما دل على المبالغة في التوثيق** ، نحو : فلان إليه المنتهى في التثبت أو فلان أوثق الخلق .
٢. **ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق** ، نحو : ثقة ثقة ، أو ثقة ثبت ، أو ثقة حجة ، أو ثقة مأمون ، أو ثقة حافظ .
٣. **ثم ما دلَّ على التوثيق من غير تأكيد** نحو : ثقة أو ثبت أو حجه أو كأنه مصحف أو عدل ضابط.
٤. **ثم ما دلَّ على التعديل دون إشعار بالضبط** ، نحو : صدوق أو مأمون ، أو لا بأس به (عند غير ابن معين) فإن (لا بأس به) عند ابن معين : تعني ثقة .
٥. **ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح** ، نحو : فلان شيخ ، أو روى عنه الناس .
٦. **ثم ما أشعر بالقرب من التجريح** ، نحو : فلان صالح الحديث ، أو يُعتبر به .

وحكم هذه المراتب : أما المراتب الثلاثة الأولى ، فيحتج بأهلها وإن كان بعضهم أقوى من بعض ، وأما المرتبتان الرابعة والخامسة ، فلا يحتج بأهلها ، ولكن يُكتب حديثهم ويعتبر، وأما أهل المرتبة السادسة ، فلا يحتج بأهلها ، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار .

- **مراتب ألفاظ الجرح :**

١. **ما دل على التليين – وهي أسهلها – نحو :** فلان ليّن الحديث أو فيه مقال، أو في حديثه ضعف، أو ليس بذاك، أو ليس بمأمون.
٢. **ثم ما صرح بعدم الاحتجاج به ، نحو :** لا يحتج به أو ضعيف أو له مناكير أو ضعّفوه أو واهٍ .
٣. **ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحو ذلك ، نحو :** فلان لا يكتب حديثه ، أو لا تحل الرواية عنه أو ضعيف جداً أو واهٍ بمرّة .
٤. **ثم ما دل على اتهامه بالكذب ، نحو :** فلان متهم بالكذب ، او متهم بالوضع أو يسرق الحديث أو ليس بثقة .
٥. **ثم ما دل على وصفه بالكذب ، نحو :** كذّاب أو دجّال .
٦. **ثم ما دل على المبالغة في الكذب – وهي أسوأ مراتب الجرح – نحو :** فلان أكذب الناس أو إليه المنتهى في الكذب .

وحكم هذه المراتب : أما أهل المرتبتين الأولى والثانية فإنه لا يحتج بحديثهم – طبعاً – لكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط ، وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة ، فلا يحتج بحديثهم ولا يكتب ولا يعتبر به .

أنواع الكُتب المؤلفة في الرجال

لم يستطع أعداء الإسلام مقاومة الإسلام وأفكاره علناً فعمدوا إلى طريقة خفية خبيثة في العداء ، حيث قاموا باستعمال الكذب والدّس على لسان النبي ﷺ بشكل أحاديث يختلقها ويضعها بعض الملحدين والزنادقة وغيرهم ، فتنبَّه علماء الحديث إلى هذا المكر الخبيث ، فقاموا بتأليف هذه المصنفات فكشفوا حال المدسوسين والوضّاعين ؛ فاجتنب المسلمون مروياتهم ، وقد بذل العلماء في هذه المصنفات جهوداً جبّارة وتوصلوا بها ما لم تتوصل إليه الأمم السابقة ولا اللاحقة في هذا الميدان ، وسنذكر أشهر المصنفات في علم الرجال التي تهمّنا في فنّ التخريج ثم نعرّف بأهمّ هذه المصنفات وبيان قيمتها ومنهج مؤلفيها مقسّمة على النحو التالي :

١. المصنفات في معرفة الصحابة – رضي الله عنهم.
٢. المصنفات في الطبقات.
٣. المصنفات في رواة الحديث عامة.
٤. المصنفات في رجال كُتب مخصوصة.
٥. المصنفات في الثقات خاصة.
٦. المصنفات في الضعفاء والمُتكلّم فيهم.
٧. المصنفات في بلاد مخصوصة.

❖ المصنفات في معرفة الصحابة :

لا شك أن معرفة تراجم الصحابة أمرٌ مفيد ؛ لكن أهم هذه الفوائد هو معرفة الحديث المرسل من الموصول[١] ، والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة أشهرها :

أ. الاستيعاب في معرفة الاصحاب : لابن عبد البر الأندلسي.

هذا الكتاب من أجل كتب معرفة الصحابة ويلاحظ أن مؤلّفه كدّرَهُ بإيراد كثيراً مما شجر بين الصحابة – رضي الله عنهم - وسمّاه بالاستيعاب لظنّه أنه استوعب الأصحاب مع أنه فاته شيء كثير ؛ وعدد تراجم الصحابة التي أوردها فيه بلغت (٣٥٠٠) ترجمة، رتّبها على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول.

[١] لأن من لا يعرف الشخص الذي يضيف الكلام للنبي ﷺ في منتهى الاسناد أهو صحابي أم تابعي ؟ لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أهو مرسل أم موصول .

ب. أُسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين ابن الأثير الجزري.

هذا الكتاب اشتمل على (٧٥٥٤) نفساً ؛ وقد رتب الأسماء على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم وكذلك بالنسبة لاسم الأب والجد والقبائل أيضاً ، وذكر في أول كل ترجمة حروفاً مقطعة رموزاً لأسماء من تقدمه من المصنفين الذين ذكروا اسم الصحابي في مصنفاتهم وهذه الرموز أربعة وهي :

(د)	لابن منده ، أبو عبد الله محمد بن يحيى.
(ع)	لأبي نُعيم الأصفهاني.
(ب)	لابن عبد البر.
(س)	لأبي موسى المديني.

ج. الاصابة في تمييز الصحابة : للحافظ ابن حجر العسقلاني .

هذا الكتاب هو **أجمع كتاب في أسماء الصحابة** ، وقد رتبه ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم كما فعل ابن الأثير ، ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال ، ثم أسماء النساء ثم كناهن ، إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم أو الكنية ، زيادة على الترتيب على حروف المعجم فقسّم كل حرف على أربعة أقسام ، وهي :

القسم الأول : فيمن وردت صحبته **بطريق الرواية عنه أو عن غيره** أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان.

القسم الثاني : فيمن ذكر في الصحابة **من الأطفال** الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة ممن مات ﷺ وهو دون سن التمييز.

القسم الثالث : فيمن ذكر في الكتب المتقدمة على زمن الحافظ ابن حجر من **المخضرمين** الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يرد خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه و هؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق وإنما ذكروا لمقاربتهم لطبقة الصحابة.

القسم الرابع : فيمن **ذكر في الكتب المتقدمة على سبيل الوهم والغلط** مع بيان ذلك.

علماً أن القسم الأول هو أكبر الأقسام ، وقد بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب (١٢٢٦٧) .

❖ **المصنفات في الطبقات** :

هذا النوع يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة وعصر بعد عصر إلى زمن المؤلف ، وسنذكر أشهرها والتي تهمّنا في مجال البحث في أسانيد الرواة ، فمنها :

١) الطبقات الكبرى : لأبي عبدالله محمد بن سعد بن كاتب الواقدي ، وقد جمع فيه تراجم الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وقد طُبع منه ثمانية مجلدات ، خصص **المجلد الأول** : للسيرة النبوية الشريفة ، **والمجلد الثاني** : لغزوات النبي ﷺ وذكر مرض موته ووفاته ، ثم ذكر من كان يفتي في المدينة ، ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ ، وخصص **المجلد الثالث** : لتراجم البدريين من المهاجرين والأنصار ، **والمجلد الرابع** : لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بدراً ولهم اسلام قديم ، وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة ، كما خصص **المجلد الخامس** : لذكر التابعين من أهل المدينة والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين ثم من كان بعدهم في هذه المدن من التابعين ، وخصص **المجلد السادس** : للكوفيين من الصحابة ثم من كان من أهل الكوفة بعدهم ، أما **المجلد السابع** : فقد خُصص لمن نزل أصقاعاً وبلاداً كثيرة من الصحابة ومن بعدهم ، وخصص **المجلد الثامن** : للنساء الصحابيات فقط .
هذا وقد اعتبر العلماء كلام ابن سعد مقبولاً في الجرح والتعديل ، لذا فكتابه هذا مصدراً معتمداً في علم الرجال .

٢) تذكرة الحفّاظ : للذهبي ، وقد خصصه مؤلفه لحُفّاظ الحديث فقط ، وقد قال في مقدمته : (هذه تذكرة بأسماء مُعَدّلي حملة العلم النبوي ، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف) ، وقد ذكر مشاهير حملة السنة وقسمهم إلى إحدى وعشرين طبقة ، وبلغ عدد التراجم (١١٧٦) ترجمة ، وهو كتابٌ مفيدٌ جداً .

❖ **المصنفات في رواة الحديث عامة** :

هذه الكتب لم تختص بالثقات أو الضعفاء وإنما كانت عامةً في تراجم رواة الحديث ، وأشهر هذه الكتب المطبوعة :

١) التاريخ الكبير : للإمام البخاري ، وهذا الكتاب كبير جداً فقد اشتمل على (١٢٣١٥) ترجمة ، وقد رتبه –رحمه الله – على حروف المعجم ، لكن بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب ، علماً أنه بدأ باسم المحمدين لشرف اسم النبي ﷺ ، كما أنه قدم في كل اسم أسماء الصحابة أولاً ، بدون النظر إلى أسماء آبائهم ، وقد ذكر ذلك في مقدمته[١] ، **ويذكر البخاري ألفاظ الجرح والتعديل لكنه يذكر عبارات لطيفة في الجرح** ، فيقول مثلاً : (فيه نظر) أو (سكتوا عنه) وهذه العبارات لمن تركوا حديثه، وأشدّ عباراته في الجرح إذا قال : (منكر الحديث) وهذا عند البخاري لاتحل الرواية عنه ، وكثيراً ما يسكت عن الرجل فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً ، ومعنى ذلك توثيق له .
٢) الجرح والتعديل : لابن أبي حاتم ، اقتصَّ فيه مؤلفه أثر البخاري في التاريخ الكبير ، والكتاب يعتبر بحق كتاب جرح وتعديل كما سمّاه ، وتراجمه قصيرة غالباً ، وهو كتاب كبير قد طبع مع مقدمته في ثمانية مجلدات ، وقد رتبه على حروف المعجم

[١] انظر الكتاب المقرر ، صفحة ١٧٦ .

بالنسبة للحرف الأول من الاسم واسم الأب ، لكنه يقدم أسماء الصحابة ، ويقدم الاسم الذي يتكرر كثيراً ، ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبته وأشهر شيوخه وتلاميذه وبلده ورحلاته وعقيدته إن كانت مخالفة لأهل السنة والجماعة ، وكذلك يذكر بعض مصنّفاته إن وجد .

❖ المصنفات في رجال كُتب مخصوصة :

هي كُتب اشتملت على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب او تلك الكُتب ، **ولها مزية حصر الرواة لهذا الكتاب أو ذاك** وهذا مما يسهّل عملية البحث للباحث في هذه الكتب المخصوصة ، ومن أشهر ما طُبع منها :

١) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد ، لأبي نصر الكلاباذي، خاص برجال **(صحيح البخاري)**.
٢) رجال صحيح مسلم ، لأبي بكر الأصفهاني، المعروف بابن مَنْجُوْيَه .
٣) الجمع بين رجال الصحيح ، لأبي الفضل، المعروف بابن القيسراني، قد **جمع فيه بين كتاب الكلاباذي وابن منجويه** – المذكورين آنفا – واستدرك ما أغفلاه، وحذف ما يمكن الاستغناء عنه، والكتاب مرتب على حروف المعجم وقد ذكر طريقته فيه في مقدمته.
٤) التعريف برجال الموطأ ، لمحمد بن يحيى الحذاء التميمي.

كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة :

حيث صنّف العلماء عدداً من الكتب جمعوا فيها تراجم رجال الكتب الستة ومن هذه الكتب كتاب **(الكمال في أسماء الرجال) للحافظ عبدالغني المقدسي** ، وبما أن هذا الكتاب أشهر الكتب التي جمعت تراجم رجال الكتب الستة ، بما لقي من عناية العلماء به من التهذيب والتعليق والاختصار ، لذا سنتكلم عنه بشيء من التفصيل ، وقبل الكلام عنه إليك أشهر العلماء الذين هذبوا هذا الكتاب واستدركوا عليه واختصروه مع أسماء مؤلفاتهم حسب الترتيب الزمني :

١. **تهذيب الكمال ، للمزي ٧٤٢هـ .**
٢. **تذهيب التهذيب ، للذهبي ٧٤٨هـ .**
٣. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي أيضاً .**
٤. **تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ .**
٥. **تقريب التهذيب ، لابن حجر أيضاً .**
٦. **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ، للخزرجي ٩٣٤هـ .**

وإليك خارطة توضيحية لتسلسل هذه الكتب

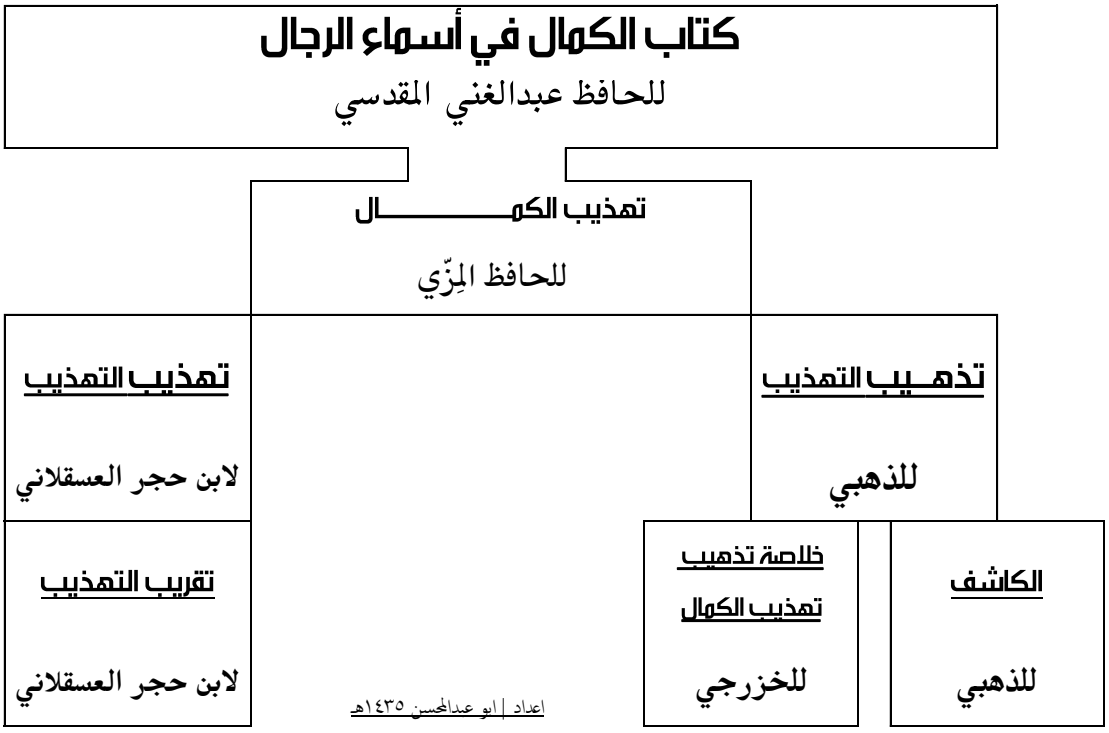

وسوف نتكلم عن منهج مؤلفيها بشيء من التفصيل . .

(كتب الرجال الخاصة بالكتب الستة وتوابعها)

١) الكمال في أسماء الرجال : للحافظ عبد الغني عبدالواحد المقدسي الجمّاعيلي الحنبلي المتوفى سنة ٦٠٠هـ ، ويعد كتابه هذا أقدم ما وصلنا من كتب الترجمة الخاصة برجال الكتب الستة ، وعليه فهذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده ، **إلا أنه أطال فيه ويحتاج إلى شيء من الاستدراك والتحرير والتهذيب** ، وقد قال عنه الحافظ ابن حجر : (من أجلّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعاً ، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً) أ-هـ.

٢) تهذيب الكمال : للحافظ المِزّي ، حيث قام بتهذيب وإكمال "الكمال" بهذا المُسمى (تهذيب الكمال) ، وقد أجاد وأحسن ، كما وصفه ابن حجر ، **ثم إكمال تهذيب الكمال** : للحافظ علاء الدّين مغلطاي ، وهو تذييل على كتاب المزّي .

- **منهج المزّي في كتابه "تهذيب الكمال" ، على النحو التالي :**

✓ ترجم لرجال الكتب الستة ولرجال المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة ، إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ ، لأن الأحاديث التي تورد فيها غير مقصودة بالاحتجاج .

- ✓ رمز لكل ترجمة رموزاً تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة .
- ✓ ذكر في ترجم كل راوٍ شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تيسر له .
- ✓ رتب كلاً من الشيوخ والتلاميذ لصاحب الترجمة على حروف المعجم .
- ✓ ذكر سنة وفاة الرجل وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلاً .
- ✓ ذكر عدداً من التراجم ولم يعرِّف بأحوالهم ، ولم يزد على قوله : (روى عن فلان – روى عنه فلان – أخرج له فلان) والظاهر أنه لم يعرف شيء من أحوالهم ، وهذا ليس بغريب ، حيث أن الإحاطة بآلاف الرواة ليس بالأمر الهيّن ، ومع ذلك فعدد من لم يعرِّف بأحوالهم قليل جداً بالنسبة لمن عرّفهم .
- ✓ أطال الكتاب بإيراده كثيراً من الأحاديث التي يخرّجها من مروياته العالية ، وتقدر بنحو ثلث الكتاب ، كما ذكر ذلك ابن حجر.
- ✓ رتب أسماء التراجم على حروف المعجم ، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطة مع أسماء غيرهم ، خلافاً لصاحب "الكمال".
- ✓ نسب بعض أقوال الجرح والتعديل إلى قائليها بالإسناد.
- ✓ نبه على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة أو الكنية وما أشبه ذلك.
- ✓ ذكر ثلاثة فصول، أحدها في شروط الأئمة الستة، والثاني في الحث على الرواية عن الثقات، والثالث في الترجمة النبوية.
- ✓ حذف عدة تراجم ممن ترجم لهم صاحب "الكمال" ، بناء على أن بعض الستة أخرج لهم.

وهذه الرموز التي ذكرها المزّي في كتابه ، وعددها سبعة وعشرون رمزاً :

(ع) للستة	(٤) للأربعة أصحاب السنن.	(خ) للبخاري	(م) لمسلم.	(د) أبي داود.
(ت) للترمذي.	(س) للنسائي.	(ق) لابن ماجة.		
(خت) للبخاري في التعاليق.	(بخ) للبخاري في الأدب المفرد.	(ي) في جزء رفع اليدين.	(عخ) خلق أفعال العباد.	(ز) جزء القراءة خلف الإمام.
(مق) لمسلم في مقدمة صحيحه.	(مد) لأبي داود في المراسيل.	(قد) في القدر.	(خد) في الناسخ والمنسوخ.	(ف) في كتاب التفرّد.
(صد) في فضائل الأنصار.	(ل) في المسائل.	(كد) في مسند مالك.	(تم) للترمذي في الشمائل.	(سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة.
(كن) في مسند الإمام مالك.	(ص) في خصائص علي.	(عس) في مسند علي.	(فق) لابن ماجه في التفسير.	

٣) تذهيب التهذيب : للذهبي ، حيث صنّفه على كتاب شيخه المزّي هو و "الكاشف" ، ويقول ابن حجر عن تذهيب التهذيب : (إنه أطال فيه العبارة ولم يعد ما في التهذيب غالباً .... مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح) ، وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدركها على شيخه المزي .

٤) الكاشف : للذهبي ، وهو مختصر من كتاب المزّي "تهذيب الكمال" ، اقتصر فيه مؤلفه في كل ترجمة على اسم الراوي واسم ابيه وجده أحياناً ، وكنيته ونسبته ، واثنين أو ثلاثة من أشهر الشيوخ والتلاميذ غالباً ، وذكر كلمة أو جملة يلخص بها حال الراوي ، ثم يذكر سنة الوفاة ، ويذكر فوق اسم صاحب الترجمة الرموز ؛ إشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة ، وقد اقتصر على الستة فقط –كما ذكر ذلك في المقدمة - ، ورتب الحروف على المعجم ، وأما رموزه فهي : **(خ)** للبخاري ، و**(م)** لمسلم ، و**(د)** لأبي داود ، و**(ت)** للترمذي ، و**(س)** للنسائي ، و**(ق)** لابن ماجة القزويني ، **(ع)** للستة ، و**(٤)** لأصحاب السنن الأربعة ، **وإليك نموذج من الكتاب** :

" د : أحمد بن ابراهيم الموصلي ، أبو علي . عن شريك وحمّاد بن يزيد وطبقتهما، وعنه د . و البغوي أبو يعلى وخلق ، وثّق . مات ٢٣٦"

ويلاحظ من هذا النموذج : أن الترجمة تعطي صورة واضحة عن صاحبها، وإن كانت مقتضبة ، لأن هذا الإيجاز يفي بالغرض و من أراد النهاية في البحث فعليه بالمطولات .

٥) تهذيب التهذيب : للحافظ ابن حجر ، مختصر من "تهذيب الكمال" على الوجه التالي :

أ. اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل .
ب. حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها المزي من مروياته العالية .
ج. حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزّي استيعابهم ، واقتصر على الأشهر والمعروف .
د. لم يحذف شيئاً من التراجم القصيرة غالباً .
هـ. لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على حروف المعجم ، وإنما على التقدم في السن والحفظ ونحو ذلك .
و. حذف الكلام الذي لا يدل على توثيق أو تجريح .
ز. زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة من خارج الكتاب .
ح. أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل مع استيفاء المقاصد .
ط. حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل **إلا في مواضع تقتضي المصلحة** عدم الحذف .
ي. لم يحذف من تراجم رجال "تهذيب الكمال" أحداً .
ك. زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه ، وميّزها بالأحمر .
ل. زاد في أثناء بعض التراجم من غير الكلام مسبوقاً بقوله **(قُلتُ)** .
م. التزم رموز المزّي والترتيب **وحذف ثلاثة من الرموز** فقط وهي : (مق – سي – ص) .

ن. حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزّي في أول كتابه وهي : (ما يتعلق بشروط الأئمة الستة ، والحث على الرواية عن الثقات ، والسيرة النبوية).

س. زاد بعض الزيادات التي التقطها من كتاب الذهبي "تهذيب التهذيب" ، وكتاب علاء الدين مغلطاي "إكمال تهذيب الكمال" .

هذا وقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمته المذكورة للكتاب تبريراً لتصنيفه له حيث قال : ولما نظرت في هذه الكتب [1] وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه ، ثم رأيت للذهبي كتاباً سماه "تهذيب التهذيب" أطال فيه العبارة ، ولم يعد ما في التهذيب غالباً ... الخ

والحقيقة التي لا مرية فيها : أن كتاب "تهذيب التهذيب" لابن حجر ؛ كتاب قيّم محرر مفيد ، وقد بذل فيه جهداً كبيراً واضحاً ، وهو أجود من تهذيب التهذيب للذهبي ، فجزاه الله خيراً ، وأما من قال أن ابن حجر قد اختصر الكتاب بشكلٍ مخلّ ، بل ربما بالغ البعض محتجاً بأن ابن حجر قد حذف كثيراً من شيوخ وتلاميذ كثيراً من المترجَمين، يُقال له إن موضوع الاختصار والتهذيب هذا هو ، وليس كل مراجع يستفيد من معرفة كل هؤلاء الشيوخ والتلاميذ ، ومن أراد التوسع فليرجع للأصل ، إذ من المعروف أنه لا تُغني المختصرات عن أصولها في كل شيء ، والله أعلم [2] .

٦) تقريب التهذيب : للحافظ ابن حجر ، وهو مختصر جداً من كتابه السابق "تهذيب التهذيب" ، في نحو سُدس حجمه، وقد ذكر أن الداعي لتصنيفه له ؛ هو طلب من إخوانه أن يجرّد لهم أسماء الأشخاص المترجمين ، وهذا ظاهر فيما قاله [3] - رحمه الله - ، وقد مشى في كتابه هذا على النحو التالي :

أ. ذكر جميع التراجم التي في "تهذيب التهذيب" ، ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة ، كما رتبه نفس ترتيب "التهذيب".

ب. رمز بالرموز التي ذكرها في "تهذيب التهذيب" ، **إلا أنه غير رمز السنن الأربعة مجتمعة** ، فرمز إليها بـ (عم) كما أنه زاد رمز (تمييز) وهي إشارة إلى من ليس له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب .

ج. ذكر مراتب الرواة في المقدمة ، وجعلهم محصورين في اثنتي عشرة مرتبة ،وذكر ألفاظ الجرح والتعديل ، مقابلة لكل مرتبة.

د. ذكر في مقدمة الكتاب طبقات المترجَمين وجعلهم أيضاً اثنتي عشرة طبقة ، وينبغي لزاماً معرفتها قبل المراجعة في الكتاب .

هـ. زاد على "التهذيب" فصلاً في آخر الكتاب يتعلق ببيان المبهمات من النسوة ، على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً .

الخلاصة : أن الكتاب جيدٌ ومفيد للمبتدئ في الفن ، فإنه يعطي زبدة الأقوال ، والله أعلم .

وهذه نماذج من تراجمه :

- **"عبد الله بن عاصم الحِمَّاني ، بكسر المهملة وتشيد الميم ، أبو سعيد البصري ، صدوق، من العاشرة /ق".**
- **"القاسم بن الليث بن مسرور الرسْعَني ، أبو صالح ، نزيل تِنِّس ، ثقة ، من الثانية عشرة ، مات سنة أربع وثلاثمائة/س".**

---

[1] يعني كتابا الذهبي " تهذيب التهذيب" و"الكاشف"، وكتاب المزّي "تهذيب الكمال" .

[2] مختصراً من كلام للمؤلف وتعقيبه على قول البعض عن هذا المختصر ، انظر الصفحة رقم ١٩٠.

[3] انظر ما قال في الصفحة رقم ١٩١ من قوله : (فالتمس منّي بعض الإخوان أن اجرد له الأسماء خاصة ... الخ .

٧) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال : للحافظ صفي الدين **الخزرجي** ، مختصراً من "تذهيب التهذيب" ، وقد جاء في مقدمته الصغيرة قوله : (هذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من "تذهيب تهذيب الكمال" ، وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه غالب الأحوال ، وزدت فيه زيادات مفيدة .. الخ

وقد مشى المصنف في هذا الكتاب على النحو التالي :

أ. ترجم للرواة المُخرَّج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبي في تذهيبه لرجالها .

ب. ذكر رموز تلك المصنفات في المقدمة وعددها سبعة وعشرون رمزاً ، وهي التي ذكرها المزّي والذهبي في تذهيبه ، وزادها الرمز (تمييز) وتذكر مع الراوي الذي ليس له رواية في المصنفات المترجَم لرواتها في هذا الكتاب .

ج. قسم الكتاب إلى كتابين الأول للرجال والثاني للنساء ، ثم قسّم الرجال إلى قسمين والنساء كذلك [١] .

د. رتب الأسماء على الحروف ، لكنه ابتدأ الهمزة بمن اسمه أحمد ، والميم بمن اسمه محمد .

هـ. زاد بعض التراجم على ما في كتاب الذهبي والتي يرمز لها بكلمة (تمييز) كما تقدم .

و. أما صياغته للترجمة فلم يلتزم خطاً معيناً ، والذي التزمه دائماً ذكر الشيوخ والتلاميذ، ولا يلخص اقوال أئمة الجرح والتعديل في المترجَم له ، وإنما يذكر بعضها منسوبة إلى أصحابها كقوله "وثقه فلان" أو "ضعفه فلان" .

كلمة أخيرة في هذا الكتاب : مع اهتمام الخزرجي –رحمه الله – إلا أنه يلاحظ أمران ، **الأول عدم ذكر ما قيل من جرح أو تعديل في كثير من التراجم** وهذا قصور واضح ، **والأمر الثاني عدم ذكر تاريخ الوفاة في كثير من التراجم** ، لذا فإن كتاب "الكاشف" للذهبي ، و "تقريب التهذيب" لابن حجر ؛ يتفوقان على هذا الكتاب .

وهذه نماذج من الكتاب :

- **(خ عم)** زيد بن أخزم ، بمعجمتين الطائي أبو طالب البصري ، الحافظ ، عن يحيى القطّان وسلم بن قتيبة ومعاذ بن هشام ، وعنه (خ عم) وثقه أبو حاتم ، قتله الزنج بالبصرة ، سنة سبع وخمسين ومائتين .
- **(ت س)** زيد بن ظبيان الكوفي ، عن أبي ذر ، وعنه ربعي ابن خراش .
- **(عم)** عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي ، عن علي وعنه حبيب ابن أبي ثابت والحكم بن عتيبة ، وثقه ابن المديني وابن معين وتكلم فيه غيرهما ، قال خليفه : مات سنة أربع وسبعين ومائة .
- **(د)** عبدالرحمن بن قيس العتكي بمثناة ، أبو روح البصري ، عن يحيى بن يعمر ، وعنه يحيى القطان .

التذكرة برجال العشرة : لأبي عبدالله الحسيني الدمشقي ، وهذا الكتاب يشتمل على تراجم رواة عشرة من كتب السنة ، وهي **الكتب الستة ، بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب المذاهب الأربعة** وهي : "الموطأ" لمالك ، و"مسند الشافعي" ،

---

[١] للاستزادة انظر الكتاب المقرر صفحة ١٩٤-١٩٥ تجد التقسيمات والفصول بإسهاب .

و"مسند أحمد" ، و"المسند الذي خرجه الحسين بن محمد بن خُسْرو من حديث أبي حنيفة" ، لكنه لم يذكر بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة ، لكنه اقتصر على رجال الستة ، والأربعة المذكورة ، وترك رموز الستة على حالها ، كما رمز لها المزّي .

يمكن تلخيص منهج المؤلف على النحو التالي :

١. قدَّم للكتاب بمقدمة ذكر فيها موضوع الكتاب ومحتواه وسبب تأليفه.
٢. قام بتلخيص كتاب شيخه المزي؛ فحذف ما أضافه المزي إلى رجال الكتب الستة ممن ليس منها، كرجال الأدب المفرد وخلق أفعال العباد للبخاري، وغيرها من الكتب التي أضافها المزي.
٣. أضاف إلى رجال الكتب الستة رجال موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، والمسند الذي خرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة، وقال في المقدمة : ثم بدا لي بعد ذلك أن أحذف ما زاد فيه شيخنا على الكتب الستة المذكورة، وأن أجعل عوض ذلك رجال كتب الأئمة الأربعة المقتدى بهم؛ لأنَّ عُدَّتهم في استدلالهم لمذاهبهم في الغالب على ما رووه بأسانيدهم في مسانيدهم .
٤. ذكر في مقدمة كتابه الرموز التي استخدمها لأصحاب الكتب العشرة، فجعل علامة ما أخرجه الشافعي (فع)، وعلامة أبي حنيفة (فه)، ولمالك (كـ)، وعلامة أحمد (أ)، ولمن أخرج له عبدالله بن أحمد عن غير أبيه (عب)، وللبخاري(خ)، ولمسلم (م)، ولأبي داود (د)، وللترمذي (ت)، **وللنسائي (ن)، ولابن ماجه (هـ)،** ولما رواه الجماعة (ع)، ولأصحاب السنن الأربعة (٤).
٥. رتَّب الرواة على حروف المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم.
٦. يذكر أهم ما يميِّز الراوي؛ فيذكر اسمه وكنيته ونسبته ونسبه ولقبه.
٧. يذكر أهم شيوخ الراوي وتلاميذه، ولا يستقصي في ذلك.
٨. يذكر – بالرموز – من أخرج حديث الراوي من أصحاب الكتب العشرة .
٩. وبين وميَّز من هم من شيوخ أصحاب الكتب العشرة، ومن هم ضمن أسانيدهم من غير أن يكونوا من شيوخهم .
١٠. يذكر بعض ما قيل في الراوي من جرحٍ أو تعديلٍ، ولا يستقصي في ذلك، بل يذكره على سبيل الاختصار.

تميَّز هذا الكتاب بمزايا كثيرة من أهمها:

- تأتي أهمية الكتاب من موضوعه فهو يشتمل على تراجم رواةِ عشرةٍ من كتب السنة، وهي الكتب الستة التي هي موضوع كتاب "تهذيب الكمال" للمزي بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة.
- اختصار الكتاب وسهولة تناوله وحسن ترتيبه، حتى قال عنه مؤلفه: فجاء كتابًا لا نظير له في ترتيبه ورسمه، وعظم فائدته وصِغَر حجمه.

بعض المآخذ على الكتاب :

١) وقع للحافظ الحُسيني في هذا الكتاب **بعض الأوهام** مما حدا بالحافظ ابن حجر إلى تتبُّعه فيها، حيث قال الحافظ ابن حجر - بعد أن ذكر استفادته من الكتاب - : ثم عثرتُ في أثناء كلامه على أوهام صعبة فتعقبتها. "مقدمة تعجيل المنفعة" (٢٣٦/١).

٢) قال الحسيني في خطبة "التذكرة" مرغبًا في كتابه : ذكرت رجال الأئمة الأربعة المقتدى بهم لأن عمدتهم في الاستدلال لهم لمذاهبهم في الغالب على ما رووه في مسانيدهم بأسانيدهم . و **هذا لا يسلم به** بل إن كثيرا من آرائهم لا تعتمد على هذه المسانيد ، كما هو مفصل لدى العلماء ، و بين ذلك ابن حجر في تعجيل المنفعة .
٣) لم يستقصِ الحسيني في أسماء شيوخ المترجم وتلاميذه، ففي ذكر أسماء الشيوخ والتلاميذ فوائد كثيرة كما لا يخفى.
٤) لم يستقصِ أقوال أئمة الجرح والتعديل التي قيلت في الراوي، وبهذا يُفوِّت على القارئ معرفة حال الراوي بدقة، كما أنه بذلك لا يمكن الاقتصار عليه في الوصول على نتيجة نهائية في الحكم على الراوي.

وغايته من هذا التصنيف : أن يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة المفضلة ؛ الذين اعتمدهم أصحاب المصنفات المشهورة وأصحاب المذاهب الأربعة ، وهو كتاب جيد ، ولم يطبع إلى الآن .

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : للحافظ ابن حجر العسقلاني ، أفرده للرجال الموجودين في المصنفات الحديثية المشهورة ، التي لأصحاب المذاهب الأربعة ، ممن لم يترجم لهم المزّي في تهذيبه .
واستفاد هنا : من كتاب "التذكرة" للحسيني ، والتقط منه التراجم التي لم يذكرها المزّي في تهذيبه ، وتعقبه في بعض أوهام ، وزاد تراجم من كتب أخرى ، وترك الرموز للأربعة على ما اختاره الحسيني ، وزاد رمزاً واحد وهو (هب) خاص لكل راوٍ استدركه نور الهيثمي على الحسيني .

وأتى منهج المؤلف فيه على النحو التالي :
١. رتَّب المؤلف كتابه على حروف المعجم في أسماء المترجمين وأسماء آبائهم وأسماء أجدادهم، ولم يُخالف هذا المنهج إلا في حرف الميم فبدأ بمن اسمه محمد، وفي حرف العين فبدأ بمن اسمه عبدالله، وانتهى من الأسماء ثم ذكر الكنى، وإذا تكرَّرت الكنى أو الأسماء يقول : تقدَّم في الأسماء أو يأتي في الكنى، وبعد أن فرغ من الكنى ذكر فصلاً فيمن أُبهم اسمه من الرواة بذكر اسم أبيه أو جده، ثم فصلاً آخر في ذكر المبهمين بذكر أنسابهم أو قبائلهم، ثم فصلاً آخر فيمن لم يُسمَّ ولم يُنسب ورتبهم بحسب الرواة عنهم، ثم فصلاً آخر في ترتيب عن هؤلاء الأخيرين على كنى الرواة عنهم. وقد مشى المؤلف على المنهج نفسه في تراجم النساء فرتبهن على حروف المعجم، ثم المعروفات بالكنى، ثم المبهمات.
٢. ترك الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه (التذكرة) وزاد رمزاً واحداً هو (هب) وهو رمز لكل راو استدركه نور الدين الهيثمي على الحسيني في كتابه (الإكمال عن من في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال).
٣. تتراوح التراجم في الكتاب ما بين الطويل، كما في ترجم الصحابي الجليل (صفوان بن المعطل) حيث استقصى الحافظ أخباره في هذا الكتاب، وبين التراجم المتوسطة والقصيرة حتى أن بعض التراجم لا يتجاوز المؤلف فيها ذكر اسم الراوي واسم أبيه مكتفيًا في ذلك أنه من رجال "التهذيب"، أو قد يذكر فيه قولاً من أقوال أئمة الجرح والتعديل .
٤. يذكر المؤلف في اسم الراوي ما يُميِّزه عن غيره، ويبيِّن الصواب في اسمه أو اسم أبيه أو جده، أو نسبه
٥. قام الحافظ ابن حجر بتفسير بعض مصطلحات الجرح والتعديل عند الأئمة، فجعل مصطلح "لا بأس به" عند أبي حاتم توثيقًا لراوي، ومثال ذلك: قال في ترجمة (إبراهيم بن أبي حرة النصيبي): وقد وثقه أيضًا أبو حاتم فقال: لا بأس به.

٦. يورد المؤلف من حديث الراوي ما يُدلِّل به على ثقته أو ضعفه، وربما ذكر الحديث كاملاً، وربما ذكر جزءًا منه، ويحكم على الأحاديث التي يوردها صحةً وضعفًا، والكتاب - بل أكثر كتب الحافظ ابن حجر - مليءٌ بإعلال الأحاديث، والكلام عليها صحةً وضعفًا.
٧. إذا كان الراوي في "التهذيب" اقتصر المؤلف على اسمه فقط، وقال: هو في "التهذيب"، ومن زاد عليه ذكر ما وقف عليه من حاله ملخصًا.
٨. يعتني المؤلف بضبط الأسماء المُشكلة بالحروف، ويُحرِّر في ذلك ويُدقِّق .

ميزات الكتاب :

١) اشتمل هذا الكتاب على إضافات وتحريرات مهمة قلَّ أن توجد في غيره.
٢) ما اشتمل عليه هذا الكتاب من استدراكات على من سبق من الأئمة.
٣) يُعدُّ هذا الكتاب فريدًا في بابه في كونه يجمع تراجم رجال الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المشهورة، فمن أراد البحث عن حال راوٍ من رواة هذه الكتب، فإنه يكفيه الرجوع إلى "تعجيل المنفعة"، بل قد لا يجد هذا الراوي إلا في هذا الكتاب أو كتاب الحسيني.
٤) الدقة في النقول، والأمانة العلمية بالرجوع إلى كلام أهل العلم من مصادره الأصلية.
٥) ما اشتمل عليه هذا الكتاب من أحكامٍ على الأحاديث وبيان صحيحها من سقيمها، وبيان كثير من العلل، كما هي عادة الحافظ ابن حجر في كثيرٍ من كتبه، ومثال ذلك: في ترجمة (أسد بن كرز بن عامر البجلي القسري) قال الحسيني: له صحبة ورواية، عداده في أهل الشام، روى عنه حفيده خالد بن عبدالله القسري الأمير.. فتعقَّبه الحافظ ابن حجر بقوله: ورواية خالد حفيده عنه منقطعة.

❖ **المصنفات في الثقات خاصة** :

وهي خاصة بالرواة الثقات ، ولم يُذكر فيها غيرهم ، وإفرادهم في مصنف مستقل هو عمل جيّد ييسر عملية البحث للباحث ، والمصنفات في هذا النوع متعددة أشهرها :

١) **كتاب الثقات** : لأبي الحسن العجلي .
٢) **كتاب الثقات** : لابن حبان ، محمد البستي ، وقد رتبه على الطبقات ، ثم رتب كل طبقة على المعجم ، وقد جعله من ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول لطبقة الصحابة ، والثاني للتابعين ، والثالث لأتباع التابعين، **وينبغي التنبيه :** إلى أن طريقته في التعديل والجرح على أن من لم يُعرف بجرح فهو عدل، كما ذكر ذلك في أثناء كلامه [١] و وافقه عليها بعضهم وخالفه الأكثرون.
٣) **تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم** : لعمر بن أحمد بن شاهين ، وقد رتبه على المعجم ، واقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه ، ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ، وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة.

[١] انظر المقرر صفحة ٢٠٠ .

❖ **المصنفات في الضعفاء خاصة** :

وهذه المصنفات مخصصة للضعفاء، وهي أكثر بكثير من المصنفات في الثقات خاصة ، وذلك لأن المصنفات في الضعفاء اشتملت على كل من تكلم فيه ، وإن لم يكن ضعيفاً حقاً ، ومن هذه المصنفات :

١. **الضعفاء الكبير** : للبخاري .
٢. **الضعفاء الصغير** : للبخاري أيضاً ، وهو مرتب على المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط .
٣. **الضعفاء والمتروكون** : للنسائي ، وهو مرتب على المعجم ، هذا ويُعدّ النسائي من المتشددين في جرح الرجال .
٤. **كتاب الضعفاء** : لأبي جعفر العُقيلي ، وهو كتاب كبير ، ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء والمنسوبين إلى الكذب والوضع.
٥. **معرفة المجروحين من المحدثين** : لأبي حاتم ابن حبان البستي ، وهو مرتب على المعجم ، وقد قدم له بمقدمة نفسية ، ذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء ، وجواز الجرح ، وما يتعلق بذلك ... ، كما بين طريقته فيه ، ويعتبر ابن حبان من المتشددين في الجرح أيضاً .
٦. **الكامل في ضعفاء الرجال** : لابن عدي الجرجاني ، وهو كتاب كبير واسع ذكر فيه مؤلفه كل من تُكلّم فيه ، وإن كان الكلام فيه مردوداً ، وقدّم له بمقدمة طويلة ، وهو مرتب على المعجم .
٧. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** : للذهبي ، وهو من أجمع الكتب في تراجم المجروحين ، كما قال الحافظ ابن حجر ، وقد اشتمل على (١١٠٥٣) ترجمة كما هو في النسخة المطبوعة التي رُقّمت تراجمها ، وهو يشبه إلى حدٍ ما "كتاب الكامل" لابن عدي من حيث المنهج ، فيذكر من تُكلّم فيه وإن كان ثقة ردّ الكلام ودافع عنه ، وقد قدم للكتاب بمقدمة بيّن فيها منهجه ، وذكر أنه صنفه بعد كتابه "المغني في الضعفاء" ، وقد رتبه على المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب ، ورمز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم المشهورة ، فإن اجتمعوا على إخراج رجل رمز له بـ (ع) ، وإن اتفق أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو) ، والكتاب من أجود الكتب والمصادر في معرفة الرواة المُتكلم فيهم .
٨. **لسان الميزان** : للحافظ ابن حجر العسقلاني ، هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب "ميزان الاعتدال" التراجم التي ليست في "تهذيب الكمال" وزاد عليها جملة من التراجم المتكلم فيها ، فما زاده من التراجم رمز له بالرمز (ز) وما زاده من ذيل العراقي رمز له بالرمز (ذ) ، ثم ما زاده من التنبيهات والتحريرات من ميزان الاعتدال ختمها بقوله (انتهى) وما بعدها فهو كلامه ، وقد قال أنه جرّد الاسماء التي حذفها من "الميزان" ثم سردها في فصل آخر الكتاب ليستوعب جميع الأسماء ، وقال أيضاً : من كتبت قبالته (صح) فهو من تُكلم فيه بلا حجة ، أو صورة (هـ) فهو مختلف فيه ، والعمل على توثيقه ، ومن عدا ذلك فضعيف على اختلاف مراتب الضعف .. ، وقد رتب الأسماء على المعجم ، ثم الكنى ثم المبهمات ، وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول، الأول المنسوب ، والثاني من اشتهر بقبيلة أو صنعة ، والثالث من ذكر بالإضافة ، وقد طبع الكتاب على ستة أجزاء.

❖ **المصنفات في بلاد مخصوصة** :

هذا النوع من المصنفات التزم مؤلفوه تراجم المشاهير ورجال الفكر في بلدة أو مدينة بعينها سواءً كان من أهلها الأصليين أو ممن ارتحل وأقام فيها ، ووجهوا عنايتهم لرجال الحديث لذا تعتبر هذه المؤلفات مرجعًا من المراجع ، ومن هذه المصنفات المطبوعة :

أ. **تاريخ واسط** : لأبي الحسن أسلم بن سهل المشهور بـ (بحشل) الواسطي .

ب. **مختصر طبقات علماء أفريقية وتونس** : لأبي العرب محمد القيرواني ، واختصره أبو عمر المعافري الطلمنكي .
ج. **تاريخ الرقة** : لمحمد بن سعيد القشيري .
د. **تاريخ داريا** : لأبي عبدالله الخولاني الداراني .
هـ. **ذكر أخبار أصبهان** : لأبي نُعيم الأصبهاني .
و. **تاريخ جرجان** : لأبي القاسم السهمي .
ز. **تاريخ بغداد** : للخطيب البغدادي .
وأكثر هذه المصنفات مرتبة على حروف المعجم .

مراحل دراسة الأسانيد

المرحلة الأولى | استخراج الحديث بطرق التخريج الخمس التي سبق دراستها في مقرر التخريج : ونقصد بها الوقوف على نص الحديث من كتب السنة وذلك بطرق التخريج الخمس التي سبق دراستها في مقرر التخريج ، و ذكرها الدكتور الطحان في الباب الأول من كتاب أصول التخريج و دراسة الأسانيد ، بحيث تجمع طرق الحديث التي تم الوقوف عليها من مصادر السنّة التي أمكن الاطلاع عليها ، وللتذكير بها ، نذكرها وهي :

١) **الطريقة الأولى :** (التخريج من خلال أي لفظة من متن الحديث)، و يفيد فيها كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، و اليوم يمكن الاستفادة من البرامج و المواقع الإلكترونية .
٢) **الطريقة الثانية :** (التخريج من خلال أول لفظة من متن الحديث)، يفيد فيها كتاب الجامع الصغير للسيوطي، وموسوعة أطراف الحديث لزغلول.
٣) **الطريقة الثالثة :** (التخريج من خلال إسناد الحديث)، و يفيد فيها كتاب تحفة الأشراف للمزي، وكتب المعاجم والمسانيد.
٤) **الطريقة الرابعة :** (تخريج الحديث عن طريق معرفة الموضوع)، و يفيد فيها كتاب مفتاح كنوز السنة .
٥) **الطريقة الخامسة :** (تخريج الحديث من خلال إحدى صفات السند أو المتن)، و يفيد فيها كتب الأحاديث المتواترة، والموضوعة، القدسية، والعلل، المراسيل .

المرحلة الثانية | الاستعراض الكامل لهذه الطرق لملاحظة نقاط الاتفاق بين الرواة ونقاط الاختلاف بينهم : ونهدف من هذه الخطوة ملاحظة نقاط الاتفاق بين الرواة ونقاط الاختلاف بينهم ، ويندر أن تجد حديثاً إلا وفيه اختلاف في المتن -في اللفظ- ، أو في الإسناد ، أو فيهما معاً ، خاصة في الأحاديث التي كثرت مصادرها ، وتعددت أسانيدها ، و يمكن عمل مُشجّرة للأسانيد ؛ لتوضيح نقاط الاتفاق والاختلاف ، فتُبين الصحابي الذي روى الحديث ثم من رواه عنه ، وهل وقع اختلاف بين الرواة عنه ، فإن لم يقع فتنظر في الرواة عن التابعين هل وقع بينهم اختلاف ، وهكذا..

المرحلة الثالثة | الترجمة للرواة : وهي مرحلة مهمة ، وتعد من أصعب المراحل التي تواجه الباحث ، فلطولها سنقسمها إلى **خطوات :**

١) الخطوة الأولى | تعيين الرواة : و نقصد بالتعيين معرفة أعيانهم ، حتى تقف على ترجمته ومرتبته بدقة ، و بماذا يستحق أن يوصف . فإذا أخطأت في تعيين الراوي فسوف يكون الحكم على الحديث مخالفاً للواقع ، فالخطأ في هذه المرحلة ينبني عليه الخطأ في الحكم على الحديث بكامله ، فلذا ينبغي أن يُعتنى بهذه المرحلة عناية كبيرة جداً ؛ لأن الخطأ في عين الراوي في الإسناد يُورث الخطأ في الحكم على الحديث إلا إذا أبدلت راوٍ ثقة بثقة آخر ، أو ضعيف بضعيف فلا يختلف الحكم ، ولكن قد يحصل العكس ، من إبدال راوٍ ثقة بضعيف ، أو ضعيف بثقة ، ومن ثمَّ ينتج الخطأ ، **ولهذه الخطوة حالات تتلخص فيما يلي :**

أ. أن يكون الراوي مُسمىً باسم واضح ، فينبغي التأكد من ضبط شكل الاسم ؛ لأنه قد يشتبه بغيره ، مثاله : محمد بن عبدالله المَخْرَمي هو غير محمد بن عبدالله المُخَرِّمي ، ويُرجع في ضبط الأسماء إلى كتب المؤتلف والمختلف ، و من أهم هذه الكتب كتاب (الإكمال) لابن ماكولا ، جمع فيه الكتب السابقة مع تحرير وإضافات.

ب. إذا كان في الإسناد راوٍ مبهم : وهو الراوي الذي لم يسمَّ ،كأن يقول الراوي : عن رجل ، أو عن أحد من الناس ، أو أن يكون مع الإبهام تعديل كأن يقول حدثني الثقة ، أو من لا أتهمه، **وإليك الطرق التي نعرف من خلالها الراوي المبهم :**

- التخريج الموسع ، فقد يكون مبهماً في رواية ثم يأتي في رواية أخرى فيبينه هذا الذي أبهمه فيعينه ويسميه ، وعليه نعرف المبهم ونستطيع الحكم عليه .
- الرجوع إلى كتب المبهمات ، ومن أوسع الكتب في العناية بمبهمات الأسانيد هو كتاب (المُستفاد في مبهمات المتن والإسناد) لأبي زُرعة العراقي .
- الرجوع إلى "فصل المبهمات" عند المزي في (تهذيب الكمال) ، وعند الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) ، واختصاره (تقريب التهذيب) ، وفي (تعجيل المنفعة) أيضاً للحافظ ابن حجر .

 # قد نبحث في هذه الكتب ونجد ابن حجر مثلا يقول : لم أجده ، فمع بحثك وقول ابن حجر : إنه لم يجده يحصل الباحث على اطمئنان على جهده باتفاق جهده مع جهد إمام سابق مُطلع .

ج. إذا كان في الإسناد راوٍ مهمل ، وهو الراوي الذي سُمي ولم تُعرف عينه ، ويدخل فيه المنسوب إلى جده ، وأيضاً يدخل في المهملين المُدَّلس تدليس شيوخ ، فقد يسمى أو يُكنى أو يُلقب بغير ما عُرف به ، و**من أهم طرق معرفة الراوي المهمل :**

- **التخريج الموسع ،** فقد يأتي معيناً باسمه الكامل في طريق أخرى .
- **دراسة التلاميذ والشيوخ ،** وأوسع الكتب في حصر التلاميذ والشيوخ هو كتاب (تهذيب الكمال)
- **من خلال الرجوع إلى شروح الكتب ،** فمثلاً لا يخفى على كل من طالع (فتح الباري) أن للحافظ ابن حجر جهودا في تعيين الرواة المهملين في (صحيح البخاري) ، بل إنه ملأ الكتاب بالقواعد في تعيين الرواة ، فيقول مثلاً : إذا روى البخاري عن الفريابي عن سفيان فهو الثوري ، فيبين لك أن رواية البخاري عن الفريابي إذا أُهمل بعدها سفيان فهو الثوري ، وهكذا..
- **من خلال ما كُتب عن الرواة المهملين في بعض الكتب،** ومن أهمها كتاب الحافظ أبو علي الغساني الجيّاني (تقييد المهمل وتمييز المُشكل)

د. **إذا كان الراوي مذكوراً بكنيته** ، فهذا يمكن تعيينه من خلال كتب الكنى ، ومن أهمها كتاب (الكنى والأسماء) للدولابي .
هـ. **قد يأتي نسب الراوي لا لقبه** ، فنحتاج إلى كتب الأنساب ، وأوسع هذه الكتب كتاب (الأنساب) للسمعاني.

٢) **الخطوة الثانية | معرفة تاريخ مولد الرواة ووفاتهم أو طبقاتهم** : لمعرفة المولد والوفاة فوائد من أهمها : التثبت من عدم وجود سقط ظاهر في الإسناد ، والسقط قد يكون قديماً ، أي أن حقيقة الرواية منقطعة من الأساس ، ولا توجد في المصنفات إلا منقطعة ولا تُعرف إلا بذلك السقط ، وقد يكون السقط حديثاً أي مطبعياً أو أثناء نسخ المخطوطة سقط من الناسخ ، فالنظر في المواليد والوفيات للرواة يقينا من أن يخفى علينا سقطٌ وقع في إسناد أحد الأحاديث.
فإن لم تُعرف الوفاة ولا الولادة فنلجأ إلى محاولة معرفة طبقة الراوي .

من خلال ما سبق نستطيع أن نتجنب السقط الظاهر ، لكن بقي احتمال وجود سقط خفي وهو ما كان من رواية راوٍ حدّث عنه بما لم يسمعه منه ، أو رواية راوٍ عاصر من روى عنه ولم يسمع منه ، وهما عبارة عن التدليس والإرسال الخفي .
فإذا أردت أن أتثبت من عدم وجود سقطٍ خفي أنظر : هل صرّح الرواة بالسماع ؟ فإن صرّحوا بالسماع ، وصحّ هذا التصريح عنهم بالسماع ، ولم يحتمل وجود تأول في هذا التصريح ، يحصل لدي غلبة ظن و اطمئنان فأحكم باتصال هذا الإسناد.

تنبيهات :
- التوقف عن قبول رواية الرواة إلا أن يصرحوا بالسماع خاص في مَنْ وُصِفَ بأنه مدلس ، فهذا هو الذي نطلب منه أن يصرح بالسماع ، ثم إنه ليس كل مدلس نطلب منه أن يصرح بالسماع .
- إذا وُصِفَ بالتدليس ، فأنظر ما نوع تدليسه الذي وصف به ؟ فإن كان تدليسه تدليس شيوخ أو تدليس بلدان، فلا يؤثر ذلك على قبول عنعنته؛ لأن تدليس الشيوخ لا علاقة له بصيغ الأداء وإنما هو تعمية اسم الراوي وذكره بغير ما يعرف به ، فإذا كان ذلك فعلينا أن نعيّن الراوي فقط ، فإذا عرفناه حكمنا عليه بما يلزم ، وإذا لم نعرفه نتوقف في الحكم على الحديث؛ لأن هذا الراوي أشبه عندنا المجهول الذي لا نستطيع أن نحكم على حديثه لا بصحة ولا بضعف.
- وإن كان التدليس تدليس إسناد ، وهو رواية الراوي عمّن سمع منه ما لم يسمعه ، فهنا ننظر هل ذُكر في مراتب المدلسين في مرتبة من تُقبل عنعنته أم مَنْ تُرَدُّ عنعنته .
-
و من أهم كتب مراتب المدلسين كتاب (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) للحافظ ابن حجر ، حيث رتب فيه المدلسين على خمس طبقات ، الأولى والثانية تُقبل عنعنتهم ، والثالثة يُرجح الحافظ بأنها تُرد عنعنتهم ، والرابعة يجزم بردّ عنعنتهم ، والخامسة حديثهم ضعيف سواءً صرحوا بالسماع أم لم يصرّحوا.

٣) **الخطوة الثالثة | معرفة مرتبة الراوي في الجرح والتعديل** : قبل مراجعة كتب الجرح والتعديل ؛ لمعرفة مرتبة الراوي فيها وأقوال أهل العلم فيه ، يجب على طالب العلم أن يُتقن بابين من أبواب مصطلح الحديث تتعلق بهذا الأمر :

- **الباب الأول : باب معرفة مَنْ تقبل روايته ومَنْ تُردّ .**
- **الباب الثاني : باب مراتب الجرح والتعديل .**

فلا بد من إتقان وضبط هذين البابين ؛ لأن العلماء قد يختلفون في الجرح والتعديل، فبدراسة هذين البابين يمكن التعامل مع هذا الخلاف، وترجيح الصحيح.

من المسائل المهمة التي ينبغي التنبيه عليها : أنه لا يحتج بالراوي إلا إذا كان عدلاً ضابطاً، وشرط البلوغ يشترطه العلماء حين الأداء لا حين التحمل ، فقد يتحمل الراوي صغيراً ، لكن يشترط أن لا يقبل حديثه إلا إذا رواه كبيراً، وكذلك شرط الإسلام ، فالكافر يمكن أن يتحمل في حال كفره ، لكنه لا يقبل منه إلا أن يرويه بعد إسلامه ، كما حصل مع بعض الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ حال كفرهم، ورووه بعد إسلامهم، **وتُعرف العدالة من خلال :** (الشهرة والاستفاضة أو التنصيص) : بأن ينص الأئمة على توثيق فلان،أو على ضعفه، ويعرف العلماء الضبط من خلال النظر في روايات الراوي التي شارك فيها الرواة الآخرين الثقات ، فإن وافقهم ولم يخالفهم في زيادة أو نقص أو تغيير ، فهذا دليل ضبطه[1] ، وإن كان الغالب فيه عدم الموافقة وكثرة المخالفة ، فهذا يدل على عدم ضبطه، وعلى حسب نسبة المخالفة يُعرف مقدار الضبط عند هذا الراوي.

تنبيهات حول قضايا الجرح والتعديل :

الأول : وجوب التنبه إلى الاصطلاحات الخاصة لبعض الأئمة ، حيث إن الاصطلاحات قد يكون لها معنىً خاص عند إمام ، يختلف هذا المعنى عند الجمهور ، مثال ذلك : عبارة "سكتوا عنه" ظاهرها أنهم ما تكلموا فيه ،بينما هي عند البخاري تدل على التضعيف الشديد، أي أنهم تكلموا فيه كلاما جارحاً شديداً، فقصد بتلك العبارة أنهم أصبحوا لا يعتبرونه شيئاً، وكذلك عبارة : "ليس بشيء" ظاهرها التضعيف الشديد بينما هي عند يحيى بن معين تدل على أن الراوي قليل الحديث.

الثاني : التنبه إلى مراتب العلماء تشدداً وتساهلاً واعتدالاً في الجرح والتعديل ، وقد نبّه أهل العلم على ذلك ، ومنهم الإمام الذهبي في كتابه (ذِكْرُ مَنْ يُعتمدُ قوله في الجرح والتعديل)، حيث ذكر أن العلماء في كل طبقة تقريباً ينقسمون إلى متشدد ومتساهل ومتوسط ، وهناك من العلماء من لم يوصف لا بتشدد ولا بتساهل.

الثالث : التنبه لمسألة تعارض الجرح والتعديل ، وهذه المسألة مهمةٌ جداً ؛ لأنها كثيرة الحصول واقعاً و فيها اختلاف بين العلماء ، **والراجح فيها ضمن النقطة التالية :**

- **تقديم الجرح المُفسّر بجارح حقيقي** ، والمقصود بالجرح المُفسّر الذي بُيّن سببه ، والجارح الحقيقي هو الذي يستحق أن يُجْرَحَ به في عدالته أو في ضبطه ، لا كما جرح أحدهم راوياً ، فسُئل : لماذا ؟ ، فقال :"رأيته يركب على برذون يجري به في السوق" ، و جرح آخر راوياً آخر ، فسُئل لماذا؟ ، فقال :" سمعت في بيته طنبوراً" . أي مزماراً .

---

[1] بمعنى أنه : يُعرف (الضابط) بموافقته للثقات .

المرحلة الرابعة | الحكم على الإسناد المُفرد دون المجموع : فينظر في كل إسناد منفرد عن بقية طرق الحديث ، ويحكم على الإسناد بحسب ما يستحقه على الانفراد ، وهذا الحكم لن تكون له قيمة كبيرة إلا في الأخير ، و إنما يستفاد من هذه الخطوة معرفة الإسناد الذي يقوي ويتقوى ، أو لا يستطيع ذلك ، كالإسناد الشديد الضعف .

تنبيه : القاعدة المطردة في الحكم على الإسناد أن الأقلُّ في هذا العلم يقضي على الأكثر، فالإسناد الذي كل رواته ثقات إلا راوٍ واحد ضعيف يحكم عليه بأنه إسناد ضعيف، فينظر في أقل راو في الإسناد، فيحكم عليه باعتبار درجة هذا الراوي، ويُنتبه إلى خطورة الاكتفاء بهذا الحكم المُفرد على الأسانيد، فلا يُظنّ أن العمل قد انتهى، بل لا بد من مراعاة المراحل الآتية، التي هي في غاية الأهمية ، ويغفل عنها كثيرٌ من طلبة العلم .

المرحلة الخامسة | النظر في اختلاف الطرق - إن وجدت - : ففي هذه المرحلة ينظر هل اتفقت الطرق كلها سندًا، ومتنًا، أم أن بينها اختلافًا، و الهدف من هذه المرحلة التأكد من انتفاء الشذوذ و انتفاء العلة، و هل الاختلاف قد يوجد في الإسناد وقد يوجد في المتن؟ فمثال الاختلاف في الإسناد : أن يُبدل راوٍ براوٍ آخر، أو يروى الحديث مرّة متصلاً وأخرى مرسلاً، ومرة مرفوعاً وأخرى موقوفاً ، ومثال الاختلاف في المتن : وجود نقص أو زيادة أو تقديم أو تأخير يؤثر في المعنى.

والبحث عن الشذوذ والعلة أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم، واتصال السند؛ لأن الكشف على الشذوذ والعلة إثباتًا أو نفيًا أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جدًّا على متون الأحاديث وأسانيدها، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها، وقد ذكر علماء المصطلح أن العلة تطرق إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ،**ومن الكتب التي يُستعان بها في كشف العلة والشذوذ :** تعرف هذه الكتب بكتب العلل، مثل كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم، وهو مرتب على الأبواب، وكتاب "العلل" للدارقطني، وهو مرتب على المسانيد، وقد يَنهَج بعض المؤلفين في العلل نهجًا آخر، فتراه يذكر أن فلانًا لم يسمع من فلان، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع؛ لأنه لم يلقه، وذلك كالإمام أحمد في كتابه "العلل ومعرفة الرجال" فهذه الكتب يمكن الاستعانة بها في كشف علل الحديث .

لكن؛ هل صنف العلماء كتبًا خاصة في معرفة الأحاديث الشاذة؟ والجواب عن ذلك : أن العلماء لم يصنفوا مثل هذه المؤلفات ، لكن الشذوذ قبل ظهوره هو نوع من العلل، ولذلك كثيرًا ما يعلل الأئمة بعض الأحاديث بأن فلانًا روى الحديث على وجه مخالف للأول، وهو أثبت وأوثق منه، فالشذوذ نوع من العلل.

المرحلة السادسة والأخيرة | الحكم على الحديث بما يستحق : إذا توفرت جميع شروط الصحة في السند و المتن حكمنا بها ، و إن فقد شرط حكم بما يناسب من حسن أو ضعف ،إلا أن يوجد له عاضد يعضده ، والمقصود أنه ينبغي النظر في المعضدات ، فقد أحكم على هذا الحديث بحكمٍ معين ، لكن قد أجد ما يعضده ويقويه من طرق وشواهد أخرى .

ما المراد بالعاضد ؟ : العاضد هو كل ما يدفع الضعف ، و يرفع درجة الخبر، ومن ذلك ما يلي :

- **المتابعة من رواية الصحابي نفسه .**
- **الشاهد من رواية صحابي آخر، حين يكون المعنى منطبقاً بين الروايتين .**

تنبيه :

هناك أحاديث لا نحتاج دراستها : لأن ائمة الحديث السابقين كفونا مؤنة البحث فيها سنداً ومتناً ، ومن هذه الأحاديث التي بحثها السابقون :

١. **ما رواه الشيخان أو أحدهما بسند متصل .**
٢. **الأحاديث الواردة في كتاب التزم مألفوها بالصحة** ، ومن أشهر هذه الكتب :
   - المستخرجات على الصحيحين ، كالإسماعيلي ، والبرقاني.
   - كتب الصحاح كصحيح ابن السكن ، وصحيح ابن حبان ،وصحيح ابن خزيمة ، و صحيح الحاكم .
٣. **الأحاديث التي نص على صحتها العلماء في كتبهم سواء كانت كتب رواية أو غيرها ككتب التخريج .**

مثال لدراسة الإسناد عمليا

قال النسائي : (أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال حدثنا خالد بن الحارث قال : حدثنا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب أن أباه حدّثه عن عبد الله بن عمرو قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته : لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها)[1] ، **فهذا الإسناد في ستة أشخاص وهم :**

١. **إسماعيل بن مسعود .**
٢. **خالد بن الحارث .**
٣. **حسين المعلم .**
٤. **عمرو بن شعيب .**
٥. **شعيب (والد عمرو) .**
٦. **عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص) .**

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء نقول : بما أن هذا الإسناد في سنن النسائي ؛ إذن فالجميع في الكُتب التي تولّت الترجمة لرجال الكتب الستة وهي :

١. **تهذيب التهذيب لابن حجر .**
٢. **تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً .**
٣. **الكاشف للذهبي .**

---

[1] سنن النسائي : ٤٩/٥ .

٤. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي .

وجميع هذه الكتب الأربعة مرتبة على حروف المعجم ، فلنأخذ كتاب (تقريب التهذيب) ولنبدأ بإخراج الراوي الأول وهو :

١. **إسماعيل بن مسعود** : نفتش عن اسمه "إسماعيل" في حرف الهمزة ، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في (٦٥/١) لكن اسمه "إسماعيل بن أبان" ، إذن نقلب عدة أوراق لنرى من اسم أبيه "مسعود" فنجد في (٧٤/١) اثنين كل منهما اسمه "اسماعيل بن مسعود" وهما : (إسماعيل بن مسعود الزُرَقي) و (إسماعيل بن مسعود الجَحدَري) ، لكن نستطيع أن نميّز (إسماعيل بن مسعود) الذي هو شيخ النسائي بأنه "الجحدري" من أمرين : أولهما أن المؤلف رمز له بحرف (س) لـ "الجحدري" ، ومعنى هذا أنه أخرج له النسائي في سننه ، على حين أنه رمز "للزرقي" بحرف (عس) بمعنى أنه أخرج له النسائي في مسند علي فقط ! ، والأمر الثاني أنه قال عن الزرقي إنه من الطبقة الخامسة، وهي طبقة صغار التابعين، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ "حدثنا" وهو[١] من طبقة صغار الآخذين عن تبع الأتباع ، كما أنه قال عن الجحدري إنه من الطبقة العاشرة وهو ما يمكن أن يروي عنه النسائي .

٢. **خالد بن الحارث** : نفتش عنه في حرف (الخاء) فنجده في (٢١١/١) وهو "خالد بن حارث الهجيمي" ولا يوجد من اسمه (خالد بن الحارث) غيره في رجال الكتب الستة .

٣. **حسين المعلم** : نبحث في حرف (الحاء) فنجد في (١٧٣/١) هذا العنوان "ذكر من اسمه الحسين" ، وبما أن الشخص الذي نبحث عنه لم يذكر اسم أبيه فإننا نضطر إلى البحث عن كل من اسمه "حسين" لنجد في (١٧٥/١) واسمه "حسين ابن ذكوان المعلم" ، وكلمة "المعلم" تقال لمن يعلم الصبيان .

٤. **عمرو بن شعيب** : نبحث في حرف (العين) فنجد في (٦٥/٢) هذا العنوان "ذكر من اسمه عمر بفتح أوله" فنبحث عن اسم أبيه "شعيب" فنجده في في (٧٢/٢) ، وهو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص .

٥. **شعيب (والد عمرو)** : في حرف (الشين) فنجد أول من اسمه "شعيب" في (٣٥١/١) وبما أننا عرفنا اسم ابيه وهو "محمد" عندما كنا نبحث عن ترجمة ابنه(عمرو) ، إذن نبحث عن اسم أبيه "محمد" لنجده في (٣٥٣/١) قال عنه المؤلف : شعيب بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت ، سماعه من جده .

٦. **عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص)** : في حرف (العين) ، فنجد في (٤٠٠/١) هذا العنوان "ذكر من اسمه عبد الله" ، ثم نبحث عن اسم ابيه عمرو فنجد "عبد الله بن عمرو بن العاص" في (٤٣٦/١) وهو الصحابي المشهور .

البحث عن عدالة الرواة وضبطهم :

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد ، ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي معرفة عدالتهم وضبطهم ، ولنرى ما قاله علماء الجرح والتعديل في هؤلاء الرجال من الإسناد السابق ولنبدأ بـ (إسماعيل بن مسعود) :

١. **اسماعيل بن مسعود** : في التقريب (ثقة) ، وفي الكاشف (ثقة) ، وفي الخلاصة (قال أبو حاتم : صدوق) وفي الحاشية : وقال النسائي (ثقة) .

---

[١] أي : النسائي .

٢. **خالد بن الحارث** : في التقريب (ثقة ثبت) ، في الكاشف (قال أحمد : إليه المنتهى في التثبت بالبصرة) وقال القطان (ما رأيت خيراً منه ومن سفيان) ، وفي الخلاصة (قال النسائي : ثقة ثبت ، قال القطان : ما رأيت خيراً منه ومن سفيان) .
٣. **حسين المعلم** : في التقريب (ثقة ربما وهم) ، وفي الكاشف (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة) ، وفي الخلاصة (وثّقة ابن معين وأبو حاتم) .
٤. **عمرو بن شعيب** : في التقريب (صدوق) ، وفي الكاشف (قال القطان : إذا روى عنه ثقة فهو حجة ، وقال أحمد : ربما احتججنا به ، وقال البخاري : رأيت أحمد وعلياً وإسحق وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يحتجّون به ، وقال أبو داود : ليس بحجة) ، وقال في الخلاصة (قال القطان : إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتج به ، وفي رواية عن ابن معين : إذا حدّث عن غير أبيه فهو ثقة ، وقال أبو داود : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة ، وقال أبو إسحق : هو كأيوب عن نافع عن ابن عمر ، ووثقه النسائي ، وقال الحافظ ، أبو بكر بن زياد : صح سماع عمرو من أبيه ، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو ، وقال البخاري : سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو) .
٥. **شعيب بن محمد (والد عمرو)** : في التقريب (صدوق) ، وفي الكاشف (صدوق) ، وفي الخلاصة (وثقه ابن حبان) .
٦. **عبد الله بن عمرو بن العاص** : صحابي مشهور ، والصحابة كلهم عدول – رضي الله عنهم- فلا يبحث عنهم بالنسبة للعدالة والضبط .

خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم :

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في هؤلاء الرجال الستة في الإسناد تبيّن لنا :

أ. أن الثلاثة الأُوَل وهم : (إسماعيل بن مسعود) و(خالد بن الحارث) و(حسين المعلم) كلهم عدول ضابطون ، لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم ، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم ، ومعلوم لدينا أن الثقة هو العدل الضابط .
ب. وأن السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي ثقة .
ج. وأن الرابع وهو (عمرو بن شعيب) مختلف في توثيقه ، لكن من لم يوثقه لم يَعزُ ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه ، وإنما عزاه إلى أمر خارج الضبط والعدالة وهو : في روايته عن أبيه ، هل سمع من أبيه أم لا ؟ ، وإذا كان سمع من أبيه فهل كل ما روى عنه أبيه سمعه منه ؟ ، لذلك نرى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون : إذا حدّث عن غير أبيه فهو ثقة .
والخلاصة أن عمراً ثقة في نفسه ، فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجةٌ ، ليس فيه شيء – والله أعلم .
د. وأن الخامس وهو (شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو ، فهو ثقة في نفسه ، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو ، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح ، إلا أن سماعه منه ليس بكثير ، ويخشى أن لا يكون سمع كل ما رواه عنه وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو رواها شعيب وجادة ولم يسمعها ، وإن كان المقصود بجده (محمد بن عبد الله بن عمرو) فليس لمحمد صحبة ، فيكون الحديث مرسلاً .

البحث في اتصال الإسناد :

وبعد أن انتهينا من بحث الضبط والعدالة ، نبدأ في بحث الشرط الثالث وهو (اتصال الإسناد) فنقول :

١. **أما النسائي فقال** : (أخبرنا) إسماعيل بن مسعود .

٢. **وأما إسماعيل بن مسعود فقال** : (حدثنا) خالد بن الحارث .
٣. **وأما خالد بن الحارث فقال** : (حدثنا) حسين المعلم .
فهذه العبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسماع من الشيخ ، إذن فالسند إلى هنا مُتصل.
٤. **وأما حسين المعلم فقال** : (عن) عمرو بن شعيب .
و (عنعنته) هذه محمولة على الاتصال ، لأن حسين ليس بمدلس ، ويمكن لقاؤه بعمرو بن شعيب ومعروف في التراجم بالأخذ عنه ، و مذكور في تلاميذه .
٥. **وأما عمرو بن شعيب فقد صرّح بأن أباه حدّثه** ، فالإسناد لازال متصلاً .
٦. **وأما شعيب بن محمد بن عبد الله فقال** : (عن) عبدالله بن عمرو .
وهنا الإشكال ، لأن شعيب وصف بالتدليس ، لكن ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية في التدليس ، وهي التي قال عن أهلها : إنهم من احتمل الأئمة تدليسهم ، وخرجوا لهم في الصحيح ، لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووه .
لذلك : فإننا نحتمل تدليسه هنا ، ونحمل العنعنة على السماع ، لقلة تدليسه ، ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله ، فالإسناد متصل – إن شاء الله .

البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته :

وهذا أصعب من البحث في عدالة الرواة وضبطهم ، لأنه **لابد من معرفة جميع طرق الحديث التي ورد بها** ، وقد ذكر العلماء أن العلة تطرق إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة ظاهراً ، كما ذكروا أن العلة تكون في الإسناد أكثر من المتن.

الحكم على هذا الحديث :

أي : بيان مرتبته من الصحة ، أو الحسن ، أو الضعف ، أو الوضع ، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي ذكرناه آنفاً، أما بالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درسنا إسناده فهو كما يلي :

١. **إن رجال الإسناد الستة كلهم ثقات** ، أي عدول ضابطون ، يعني أن رجال الإسناد رجال الصحيح ، وإن كان (عمرو بن شعيب وأبوه) ليسا من أعلى رجال الصحيح ، بل هما من أدنى رجال الصحيح .
٢. **إن سند الحديث متصل** ، وإن كان فيه شوب انقطاع في عنعنة شعيب عن جده عبد الله بن عمرو .
٣. **لم يظهر لي - في حدود اطلاعي- شذوذ أو علة في سند هذا الحديث أو متنه .**
مما تقدم أقول : إن الحديث "صحيح" لكن ليس في قمة أنواع الصحيح ، وإنما هو من أدنى مراتب الصحيح ، أو هو من أعلى مراتب الحسن – والله أعلم [١].

[١] هذا وقد روى الحديث الإمام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه وجاء من كلام الذهبي : الحسن مراتب فأعلى مراتبه : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ... الخ

استحسان اكتفاء الباحث في الإسناد بقوله : "صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد" أو "ضعيف الإسناد" : لأنه ربما يوجد حديث آخر يعارضه في معناه وسند أقوى ، فيكون الحديث الذي حُكم عليه بالصحة شاذاً ، أو ربما كانت هناك علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها .

فالأولى في حق الباحث : إذن أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث : "صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد" أو "ضعيف الإسناد" ، وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين كأبي عبدالله الحاكم والهيثمي وغيرهما .

و أخيرا : نؤكد على أن هذا العلم يحتاج إلى المُتفرّغ له ، والمُشتغل به ، فليس من حق كل إنسان أن يتكلم في الأحاديث ، وليس من حق من لم يشتغل بعلم الحديث اشتغالاً كافياً أن يحكم عليه ، بل يلزم أن يكون الإنسان متخصصا ، متصلا بعلم الحديث غير منقطع ، لأن الانقطاع عنه تضعف المعرفة به ؛ فإتقان دراسة الإسناد خبرة تتكون من خلالها حاسة يُتَمكن بها تذّوق الأحاديث ، وتمييز صحيحها من سقيمها .

۞۞۞

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إعداد | أبو عبد المحسن.

صَفَر

١٤٣٦هـ

لا تنسوني من دعواتكم ،،،